125 شركة حققت ارتفاعات تراوحت بين 0,35٪ و241,3٪.. و22 سهماً انخفضت بين 0,26٪ و54,1٪

85٪ من الأسهم المدرجة قفزت أسعارها بالنصف الأول

■ الأداء الجيد للأسهم الكويتية بالنصف الأول جاء مدعوماً بتحقيق «البورصة» 5 مليارات دينار مكاسب سوقية

■ تفاؤل المستثمرين بنتائج الشركات المدرجة عزز ارتفاعات الأسهم المدرجة ودعمها لتخطي تداعيات الأزمة

الأسهم الكويتية تسجل أداء جيداً بالنصف الأول من 2021 لتواصل التعافي من تداعيات «كورونا» السلبية (محمد هاشم)

مصطفى صالح

يبدو أن الشركات المدرجة في بورصة الكويت قد بدأت في التعافي من التداعيات السلبية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا خلال العام الماضي، حيث أظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء»، ان هناك 125 شركة في بورصة الكويت تمكنت من تحقيق ارتفاعات لأسهمها خلال النصف الأول من العام الحالي، مقابل تسجيل 22 شركة فقط انخفاضا في أسعار أسهمها، وهو ما يعني ان نحو 85٪ من الأسهم المدرجة تمكنت من تخطي التبعات السلبية للأزمة الحالية وسجلت ارتفاعات سعرية جيدة خلال النصف الأول من العام.

وتأتي هذه الارتفاعات الجيدة للأسهم الكويتية خلال النصف الأول من العام الحالي، في ظل المكاسب اللافتة التي حققتها بورصة الكويت خلال تلك الفترة، حيث ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 15,5٪ لتتخطى حاجز الـ 37 مليار دينار، محققة مكاسب سوقية بلغت 5 مليارات دينار.

عوامل إيجابية

ومن بين الأسباب التي دعمت بورصة الكويت لتسجيل أداء جيد خلال النصف الأول من العام الحالي، التحسن اللافت لأسعار النفط الذي تخطى مستوى 75 دولارا بالسوق العالمي، وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2018، وكان لهذا العامل الدور الأكبر في ارتفاع القيمة السوقية لجميع بورصات الخليج خلال النصف الأول.

وأيضا بسبب حالة التفاؤل التي سيطرت على المتداولين والمستثمرين بالسوق، وذلك على إثر إفصاحات البنوك والشركات لنتائجها المالية للربع الأول من العام الحالي، والتي أعادت للأذهان نتائج ما قبل جائحة كورونا، وهو ما عزز الأداء بشكل لافت خلال الربع الثاني وسط توقعات بأن تستمر البنوك والشركات على ذات الوتيرة بنهاية النصف الأول.

ومن العوامل الإيجابية التي لا يمكن إغفالها عند الحديث عن نشاط البورصة خلال تعاملات النصف الأول، طرح شركة بورصة الكويت بالتعاون مع هيئة أسواق المال العديد من الأدوات المالية التي دعمت سيولة البورصة بشكل كبير، وكان آخرها حقوق الأولوية في الاكتتابات، والـ «NETTING»، والبيع على المكشوف، والمارجن.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

وبالعودة إلى أداء الأسهم الكويتية في بورصة الكويت خلال النصف الأول من العام الحالي وفقا للإحصائية التي أعدتها «الأنباء»، فإن الارتفاعات التي حققها أسهم 125 شركة مدرجة تراوحت بين 0,35٪ و241,3٪، فيما تراوحت الانخفاضات بأسهم 22 شركة مدرجة خلال النصف الأول بين 0,26٪ و54,1٪.

وفي هذا السياق، تصدر سهم شركة بيت الاستثمار الخليجي قائمة الارتفاعات مسجلا قفزة كبيرة بنسبة 241,3٪، حيث ارتفاع من سعر 83 فلسا كما في 1 يناير 2021، ليبلغ سعر 284 فلسا كما في 30 يونيو 2021، وفي المرتبة الثانية حل سهم شركة العيد للأغذية التي سجل قفزة أيضا بنسبة 236,7٪ مرتفعا من سعر 69 فلسا كما في 1 يناير 2021، ليبلغ سعر 233 فلسا كما في 30 يونيو الماضي.

وجاء ثالثا سهم الشركة الوطنية العقارية بارتفاع نسبته 149٪ مرتفعا من سعر 75 فلسا في 1 يناير 2021، إلى 188 فلسا كما في 30 يونيو، ورابعا سهم مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار مرتفعا بنسبة 147٪ من سعر 56 فلسا إلى 138 فلسا، وبالمركز الخامس جاء سهم شركة سنرجي القابضة بارتفاع نسبته 138٪ مرتفعا من سعر 21 فلسا إلى 51 فلسا.

وبشكل عام، فقد تمكنت 8 شركات من تحقيق قفزة بأسعار أسهمها خلال النصف الأول بنسبة تخطت الـ 100٪، فيما حققت 22 شركة ارتفاعات بأكثر من 50٪، و90 شركة حققت ارتفاعات تراوحت بين 1٪ و49٪، فيما حققت 3 شركات ارتفاعات بأقل من 1٪.

وبحسب الرصد، فقد بلغ إجمالي قيمة التداولات في بورصة الكويت خلال أول 6 أشهر من العام الحالي نحو 4,03 مليارات دينار، بمعدل تداول يومي بلغ نحو 33 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي عدد الصفقات المنفذة على الأسهم الكويتية خلال تلك الفترة 1,46 مليون صفقة، بمعدل يومي 11,88 ألف صفقة بالجلسة الواحدة.

أعلى 10 أسهم ارتفاعا في بورصة الكويت خلال النصف الأول من 2021

الترتيب	الشركة	السعر كما في 1 يناير 2021	السعر كما في 30 يونيو 2021	نسبة التغير
1	الخليجي	0,083	0,284	٪241,35
2	العيد للأغذية	0,069	0,233	٪236,71
3	وطنية	0,075	0,188	٪149,34
4	أرزان	0,056	0,138	٪147,31
5	سنرجي	0,021	0,051	٪138,21
6	ايفا فنادق	0,020	0,046	٪134,36
7	ايفا	0,060	0,135	٪125,75
8	كفيك	0,043	0,092	٪113,95
9	رماية	0,019	0,039	٪108,56
10	الديرة	0,094	0,195	٪107,01

خلال النصف الأول موزعة على 18 إصداراً.. 12 منها لأجل 3 أشهر بقيمة 2,82 مليار دينار و6 لأجل 6 أشهر بـ 1,52 مليار

4,3 مليارات دينار سندات «المركزي» لتنظيم السيولة

أصدر بنك الكويت المركزي خلال النصف الأول من العام الحالي، سندات وتورق مقابل بقيمة 4,34 مليارات دينار، حيث وزعت تلك القيمة على 18 إصدارا، 12 منها سندات وتورق مقابل لأجل 3 أشهر بقيمة 2,82 مليار دينار، إلى جانب 6 إصدارات لأجل 6 أشهر بنحو 1,52 مليار دينار.

يشار إلى أن «سندات وتورق مقابل» سندات محلية يطرحها بنك الكويت المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق، كما تستخدم لضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك، ودفع قيمتها بعد خصم العائد، وتعد إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة.

استقرت إصدارات المركزي للسندات والتورق مقابل خلال النصف الأول من 2021 سواء على مستوى القيمة الإجمالية للإصدارات أو عددها، وآجالها، بالمقارنة مع مستويات النصف الأول من 2020.

وبشأن سعر الخصم، فقد انخفض متوسط العائد للإصدار الواحد في الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي عند 1,71٪، مقابل 1,76٪ متوسط العائد للإصدار بالفترة المناظرة من 2020، ويرجع ذلك إصدار بنك الكويت المركزي قرارا بتخفيض سعر الخصم بالكويت في مارس 2020 بواقع 1٪ ليصبح 1,50٪ بدلا من 2,50٪، وهو المستوى الأدنى تاريخيا، ليقرر بعد ذلك في 27 أكتوبر الماضي، الإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي وتخفيض أسعار التدخل الأخرى بمقدار 0,125٪.

يذكر أن بنك الكويت المركزي لم يصدر سندات دين عام منذ 27 سبتمبر 2017، بسبب انتهاء صلاحية قانون الدين، وتعثر نواب مجلس الأمة في الاتفاق مع الوزراء على صيغة جديدة للقانون المقبل.

ويأتي ذلك رغم ما مرت به الحكومة في العام الحالي من صعوبات تتمثل في هبوط أسعار النفط، وتأثر البيئة الاقتصادية نظرا لتفشي فيروس كورونا عالميا، ورغم ذلك تسعى الكويت إلى إقرار قانون جديد للدين العام ليشمل إصدار الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات الدين العام، لتمويل عجز الموازنة والمشروعات التنموية، وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء خلال 2019، ولكن لم يتم تطبيقه بعد.

منح صلاحيات إضافية للقضاء على تراكم المعاملات بالهيئة

مجلس إدارة «هيئة الصناعة» يناقش توزيع قسائم الشعيبة والسالمي.. اليوم

طارق عرابي

علمت «الأنباء» أن مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة سيلتئم عصر اليوم، لمناقشة عدد من الأمور الهامة المتعلقة بالقطاع الصناعي بالكويت.

مصادر مطلعة أبلغت «الأنباء» بأن جدول أعمال الاجتماع سيتضمن مناقشة توزيع عدد من القسائم الصناعية للصناعات الكبيرة في منطقة الشعيبة الصناعية، إلى جانب توزيع قسائم خاصة بأنشطة إعادة التدوير في منطقة السالمي، وذلك على الرغم من عدم البدء في تنفيذ البنية التحتية في تلك المنطقة حتى وقتنا هذا.

وعلى الصعيد ذاته، من المقرر أن يناقش الاجتماع كذلك موضوع المصانع القائمة في مناطق صبحان وأمغرة والتي تم تخصيص قسائم جديدة لها (للتوسعة) في منطقة الشدادية الصناعية، حيث سيبحث مجلس الإدارة عن كيفية التعامل مع هذا الأمر، خاصة في ظل اعتراض عدد من أصحاب المصانع على الحصول على توسعة لمصانعهم في مناطق بعيدة عن مصانعهم الأساسية.

ومن ضمن الأمور التي سيناقشها الاجتماع كذلك، منح الهيئة العامة للصناعة صلاحيات إضافية فيما يتعلق بتسهيل معاملات الصناعيين، دون الحاجة لانتظار اجتماع مجلس الإدارة الذي يعقد 4 مرات سنويا، الأمر الذي تسبب في تراكم المعاملات في الهيئة بسبب عدم وجود صلاحيات تساعد على اتخاذ القرارات السريعة بشأنها.

تنفذه «صناعة الكيماويات» بالتعاون مع شركة بامبينا لإنتاج البولي بروبلين

الكويت أنفقت 246 مليون دولار على «بتروكيماويات كندا» قبل تأجيله بسبب «كورونا»

■ 3,6 مليارات دولار التكلفة التقديرية للمشروع لإنتاج 550 ألف طن سنوياً من البولي بروبلين

■ قرار تأجيل المشروع لتداعيات جائحة «كورونا» وتأثيرها على المقاولين والموردين

أحمد مغربي

كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» ان ما تم صرفه على مشروع إنشاء مصنع جديد لإنتاج البولي بروبلين مع شركة بامبينا في منطقة ألبرتا في جمهورية كندا بلغ 492 مليون دولار حتى ديسمبر 2020، حيث تم اتخاذ قرار من قبل الشركاء (شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة بامبينا) بتأجيل تنفيذ المشروع نتيجة تداعيات جائحة كورونا، مشيرة الى أن التكلفة التقديرية للمشروع تبلغ 3,6 مليارات دولار ويهدف لإنشاء مجمع بطاقة إنتاجية تبلغ 550 ألف طن سنويا من البولي بروبلين.

وقالت المصادر إن حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية من مشروع كندا تبلغ 50٪ وعليه فان الشركة تحملت مصاريف بلغت 246 مليون دولار حتى نهاية العام الماضي، ويتضمن ذلك كافة التكاليف المتعلقة بدراسات الجدوى والمستشارين وتكلفة السفر والمهمات الرسمية وعقد دراسات مرحلة الهندسة الأولية والتصاميم ومكاتب المحامين وتكلفة التجهيز لعقد الإنشاء والتوريد الرئيسي.

وذكرت المصادر أن قرار تأجيل مشروع إنشاء وبناء مصنع البولي بروبلين في كندا كان بالتوافق بين الشركاء نظرا لتداعيات فيروس كورونا وتأثيره على المقاولين والموردين واستحالة ضمان استمرارية العمل بنفس الانتاجية المخطط لها للوصول للجدول الزمني المعتمد قبل الجائحة، وكذلك قيام الحكومة الكندية بإغلاق الحدود ومكاتب العمل وتشديد الاجراءات والاشتراطات الصحية ما خلق صعوبة في المحافظة على مستوى الإنتاجية، الأمر الذي دفع الشركاء متمثلين في شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة بامبينا الكندية لاتخاذ اجراءات حاسمة للحد من تداعيات الجائحة.

قرار التأجيل

وبينت ان قرار التأجيل قد اتخذ بالتوافق بين الشركاء نظرا لتداعيات جائحة كورونا والاتفاق ايضا على اعادة العمل بالمشروع متى ما نتفت آثار الجائحة والتي كانت متوقع انتهائها في ذلك الوقت بنهاية 2020 ولكن مع استمرار تداعيات الجائحة حتى يومنا هذا واستمرار تعطيل سلاسل الامداد عالميا متزامنا مع الاغلاقات القسرية في العديد من دول العالم التي يرتبط بها المشروع كان له اثر كبير وبالغ الأهمية على طبيعة تنفيذ المشروع وهو الامر الذي قد يؤدي الى مخاطر وخسائر اقتصادية وتعاقدية فادحة في حال الاستمرار.

وأشارت الى أن عدم وضوح الرؤية المستقبلية للفترة الزمنية التي ستنتهي مع الجائحة دعت الشركاء للاتفاق على تأجيل البرنامج الزمني لمشروع بتروكيماويات كندا لفترة زمنية غير محددة مع المحافظة على القيمة الاقتصادية للمشروع متى ما تمت اعادة العمل به من جديد لكامل طاقته.

وحول الخسائر التي لحقت بالكويت من قرار تأجيل او الغاء العقود، ذكرت المصادر انه حسب العقود المبرمة مع المقاولين والموردين للمشروع فانه يحق للملاك الغاء العقود للملاءمة ويتم التفاوض مع جميع المقاولين والموردين لتحديد جدوى الاستمرار او الالغاء او تعليق العقود المبرمة، وعليه يتم تنفيذ خطة التعليق المخططة للمشروع وفقا لأفضل الخيارات الاقتصادية والتي يتم تنفيذها من خلال شركة الشراكة، مشددة على انه لا يوجد شروط جزائية لهذه العقود.

تجدر الاشارة الى ان شركة صناعة الكيماويات البترولية تقوم بالتوسع في صناعة البتروكيماويات داخل الكويت وخارجها متى توافر اللقيم المناسب، حيث تطمح الشركة لتتبوأ مركزا رياديا في انتاج مادة البولي بروبلين، حيث ان مقاطعة البرتا في كندا تعتبر المركز العالمي لوجود هذا اللقيم بعد ثروة الغاز الصخري وبأسعار تنافسية لا يمكن الحصول عليها في أماكن أخرى متزامنا ذلك مع وجود مناخ استثماري مشجع وجاذب للاستثمار ودعم حكومي غير مسبوق لإقامة مثل هذه المشاريع لذلك وجدت شركة صناعة الكيماويات البترولية الدخول في هذه الشراكة مع شركة بامبينا تعد فرصة متميزة للشراكة.

لا توصيات مستقلة بإعادة النظر في المشروع

ذكرت المصادر انه لا توجد توصيات من هيئات بحثية مستقلة بإعادة النظر بالمشروع، مشيرة الى ان التوصيات الفنية التي تقوم بها شركة المشاركة تتم وفقا لأساليب مثلى للمشاريع بالاستعانة بمستشار متخصص في المقارنة بين المشاريع ويكون لديه قاعدة بيانات كبيرة لمشاريع مماثلة للنظر في الاستعداد الفني للمشروع من حيث تكامل فريق المشروع واستراتيجية البناء وغيرها.